ECA/SRO-NA/ICSOE/41/3
Distr.: General
17 July 2026

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الحادية والأربعون

الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦

تعزيز آليات المرونة الاقتصادية لمواجهة تداعيات الصدمات العالمية المتزامنة في شمال أفريقيا

مذكرة مفاهيمية

A. 26-00586 (A)

أولا- معلومات أساسية

١- تتولى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، بوصفها هيئة تداولية نظامية، مسؤولية تقديم التوجيه الاستراتيجي لأنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتَعقِدُ اللجنة دورة سنوية للنظر في النتائج التي حققها المكتب دون الإقليمي وبرنامج عمله المقبل وتوجهاته الاستراتيجية من حيث صلتها بالأولويات الإنمائية لبلدان شمال أفريقيا. وتعد هذه الدورة أيضا منتدى لخبراء رفيعي المستوى من الهيئات الحكومية الوطنية والباحثين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة لمناقشة التطورات التي تشهدها الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية وتبادل تجاربهم بشأنها، وتقديم توصيات عملية بشأن سبل تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

٢- وسيكون موضوع الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية هو 'تعزيز آليات المرونة الاقتصادية لمواجهة تداعيات الصدمات العالمية المتزامنة في شمال أفريقيا'.

٣- ففي ظل التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسعار الوقود والأسمدة والمواد الغذائية، يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا ناجمًا عن سلسلة من الصدمات المتداخلة والمتكررة، بما في ذلك الأوبئة، والأحداث المرتبطة بتغير المناخ، والنزاعات المسلحة، والتوترات التجارية، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. كما تأثرت بلدان شمال أفريقيا بهذه الصدمات، وتحمّلت منذ عام ٢٠٢٠ تكاليف اقتصادية بلغت ما لا يقل عن عشرات مليارات الدولارات.

٤- وعانت المنطقة دون الإقليمية من خسائر فادحة نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الواردات، وتراجع القوة الشرائية، وزيادة العجز المالي، وتصاعد الدين العام، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وكان هذا العبء شديدًا بشكل خاص على البلدان المستوردة الصافية للطاقة والحبوب، مثل مصر وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس، التي واجهت ارتفاعات حادة في تكلفة القمح والوقود والمدخلات الزراعية. وفي المقابل، تمكنت البلدان المصدرة الصافية للنفط والغاز، مثل الجزائر وليبيا، من تعويض هذه الصدمات جزئيًّا من خلال زيادة عائداتها من تصدير الهيدروكربونات.

٥- وكانت للتوترات الأخيرة المتعلقة بمضيق هرمز آثار غير مباشرة كبيرة على اقتصادات شمال أفريقيا، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتكاليف الشحن وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق. ولأن نسبة كبيرة من التجارة العالمية في النفط والغاز الطبيعي المسال تمر عبر المضيق، فقد أدى الاضطراب الناجم عن ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود، وهو ما أثّر بشكل خاص على البلدان المستوردة للطاقة، مثل موريتانيا والمغرب والسودان وتونس، وذلك بزيادة فواتير الاستيراد والضغوط التضخمية وتكاليف النقل والإنتاج. كما أدى ارتفاع أسعار الشحن وأقساط التأمين إلى زيادة تكلفة الواردات وتعطيل سلاسل التوريد، بينما زادت المخاوف بشأن توافر الأسمدة وأسعارها من الضغوط على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وفي المقابل، استفادت البلدان المصدرة للنفط والغاز، مثل الجزائر وليبيا، من ارتفاع عائدات الهيدروكربونات، مع أن تزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي يُضعف هذه المكاسب.

٦- وارتفع معدل النمو المحلي الإجمالي الحقيقي في شمال أفريقيا إلى نحو ٤,١ في المئة في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنسبة ٢,٧ في المئة في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يظل عند حوالي ٤ في المئة في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.[(١)] وهو أقوى نمو تشهده أي منطقة دون إقليمية منذ أكثر من عقد من الزمن. إلا أنه في عام ٢٠٢٦، سيتأثر هذا المسار الإيجابي بالاضطرابات التي ستشهدها التجارة وسلاسل الإمداد جراء الأزمة في مضيق هرمز. بل إن ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية والصناعية قد يقضي على المكاسب التي تحققت بفضل ارتفاع أسعار النفط في البلدان المصدرة الصافية للنفط في المنطقة دون الإقليمية.

٧- وعلى مدى العقد الماضي، أظهرت منطقة شمال أفريقيا قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية المتعددة والمتداخلة، وذلك بفضل الإصلاحات المحلية محددة الأهداف والاستجابات السياساتية الاستباقية. وقد ساهمت الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مثل تعويم الجنيه المصري واعتماد سياسات تشجع تنمية القطاع الخاص والاستثمار في البنية التحتية في المغرب، في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وجذب الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، يعمل كل من المغرب وتونس على تعزيز اندماجهما في الأسواق الإقليمية من خلال تشجيع التنمية الصناعية والاستفادة من سلاسل القيمة الإقليمية بهدف تعزيز القدرة التنافسية وزيادة القيمة المضافة وتوسيع فرص التجارة والاستثمار.

٨- ورغم التحديات الكبيرة التي يفرضها التضخم والأمن الغذائي وتقلبات الأسواق الخارجية، حافظت المنطقة دون الإقليمية على قدرتها على الصمود من خلال الاستثمار في الزراعة والطاقة المتجددة والتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، مع الاستفادة من الشراكات الدولية الاستراتيجية بهدف دعم النمو المستدام وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، بذلت الجزائر جهودًا لإدارة معدل التضخم لديها من خلال تنفيذ إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة وانتهاج سياسات نقدية ملائمة. وعززت موريتانيا إدارة الموارد الطبيعية وأحرزت تقدما ملحوظا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. وأظهرت ليبيا قدرة كبيرة على الصمود، مدفوعة بانتعاش قوي في إنتاج النفط وفي القطاعات غير النفطية والاستثمار الأجنبي، رغم التحديات السياسية والمؤسسية.

٩- وبتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تسعى بلدان شمال أفريقيا إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، والحد من تعرضها لتقلبات الأسواق الخارجية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، الأمر الذي ما سيدعم مرونتها الاقتصادية ونموها المستدام.

١٠- وقد مكنت التحسينات التي طرأت على الحوكمة الاقتصادية والإصلاحاتُ المالية الرشيدة التي نفذتها بلدان شمال أفريقيا من تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، والحفاظ على أوضاع مالية مستدامة. وساهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة الحكومات على تمويل التدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، ودعم الفئات السكانية الضعيفة، والاستثمار في مبادرات تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي ظل وضع عالمي صعب يتسم بصدمات متكررة ومتداخلة، اعتمدت بلدان شمال أفريقيا مجموعة من التدابير السياساتية والممارسات الجيدة

---

(١) African Development Bank, *African Economic Outlook 2026* (Abidjan, Côte d'Ivoire, 2026), pp. 2 and 4.

التي تهدف إلى الحد من الاعتماد على الأسواق المالية والتجارية الدولية مع تعزيز قدرة اقتصاداتها على الصمود. وفي هذا السياق، تم اختيار موضوع دورة عام ٢٠٢٦ بهدف تيسير الحوار بشأن استراتيجيات بناء القدرة على الصمود، وتقييم الاستجابات السياساتية للصدمات العالمية المتتالية، وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والتعاون الإقليمي.

١١- وستُعقد الدورة الحادية والأربعون للجنة الحكومية الدولية في الرباط في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦. وستكون بمثابة منصة لكبار المسؤولين والخبراء لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال التخفيف من آثار الصدمات المتعددة والمتداخلة. وستتيح فرصة لاستكشاف حلول سياساتية ابتكارية وعملية وطويلة الأمد تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية، ودعم التنويع، وتشجيع النمو المستدام والشامل للجميع.

ثانيا- الأهداف

١٢- ستكون الدورة الحادية والأربعون للجنة الحكومية الدولية بمثابة منصة للمشاركين لاستعراض ومناقشة التقارير النظامية والقضايا الاستراتيجية ذات الصلة بالمنطقة دون الإقليمية. وتشمل هذه التقارير 'الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا'، الذي يقدم تقييما مقارنا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتقرير مرحلي عن تنفيذ البرامج الإنمائية الإقليمية والعالمية الرئيسية؛ وتقرير عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتب دون الإقليمي والنتائج التي حققها؛ وبرنامج عمل المكتب دون الإقليمي المستقبلي وأولوياته الاستراتيجية. وستتيح هذه الدورة الفرصة لمقرري السياسات والخبراء لتبادل الآراء، وتقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات الناشئة، وتقديم التوجيهات بشأن التوجه الاستراتيجي للتدخلات التي يقوم بها المكتب دون الإقليمي دعما للأهداف الإنمائية في المنطقة دون الإقليمية.

١٣- وعلاوة على ذلك، تهدف هذه الدورة إلى إتاحة الفرصة للمشاركين لتحديد التدابير العملية والتوصيات السياساتية الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز المرونة الاقتصادية وتشجيع النمو المستدام والشامل للجميع والمتنوع، بما يتماشى مع أولويات التنمية في بلدان شمال افريقيا. كما ستكون بمثابة منصة قيّمة للتعلم من الاقران وتبادل المعرفة بين مقرري السياسات والخبراء، وهو ما سيعزز المناقشات بشأن الحلول العملية والاستجابات السياساتية الفعالة لتاثير الصدمات العالمية المتزامنة. كما سيحدد المشاركون الاليات وافضل الممارسات التي من شانها تعزيز قدرة المنطقة دون الإقليمية على الصمود، ودعم التحول الاقتصادي على المدى الطويل، وتسريع التقدم نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ثالثا- النتائج المتوقعة

١٤- من المتوقع أن يقوم المشاركون في الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية بما يلي:

(أ) استعراض التقارير النظامية الصادرة عن المكتب دون الإقليمي، إلى جانب إنجازاته وتدخلاته

المقررة، والعمل الذي ستضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستقبلا دعما لأعضائها.

(ب) مناقشة حالة آليات المرونة الاقتصادية في بلدان شمال أفريقيا والتقدم المحرز في تعزيزها بهدف التخفيف من تأثير الصدمات العالمية المتزامنة. وسيتم التركيز بشكل خاص على دور التكامل الإقليمي، والتحول الاقتصادي، والتمويل المستدام في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وعلى المساهمة التي تقدمها الجاليات في الخارج والتنمية والابتكار والتكنولوجيا في هذه العملية؛

(ج) تحديد الإجراءات العملية واعتماد التوصيات السياساتية الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز آليات المرونة الاقتصادية، وتسريع وتيرة التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(د) إعداد تقرير منفصل عن نتائج الدورة الحادية والأربعين لتقديمه إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته لعام ٢٠٢٧.

رابعا- التنظيم والتفاصيل العملية

١٥- ستتخذ الدورة الحادية والأربعون للجنة الحكومية الدولية شكل جلسات عامة تُعْرَض وتُناقَش خلالها التقارير والورقات التي أعدها المكتب دون الإقليمي. وسيُرسَل مشروع التقرير النهائي إلى أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك في غضون شهر واحد من اختتام الدورة.

ألف- المشاركة

١٦- المشاركة مفتوحة بشكل خاص أمام الممثلين رفيعي المستوى للوزارات والإدارات والمصارف المركزية والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التخطيط والاقتصاد، والمالية، والصناعة، والتجارة، والزراعة، والتنمية الاجتماعية، والعمالة، والطاقة، والبيئة.

١٧- ويمكن أن يشارك بصفة مراقب ممثلون عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى التي تعمل في شمال أفريقيا، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين.

باء- التاريخ والمكان

١٨- ستُعقد الدورة في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ في الرباط.

جيم- لغات العمل

١٩- ستكون العربية والإنكليزية والفرنسية لغات العمل في الاجتماع.

دال- جهات الاتصال

٢٠- يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من مسؤولي المكتب دون الإقليمي التالية أسماؤهم:

جهة الاتصال والتنسيق

سامية منصور حمودة
موظفة الشؤون الاقتصادية
البريد إلكتروني: samia.hamouda@un.org

اللوجستيات والمالية وخدمات الأمانة

كلود ويلوندجا كابيلوكوا
موظف الشؤون الإدارية والمالية
البريد الإلكتروني: wilondjaclaude@un.org

فوزية عسو قدو
مساعدة إدارية
البريد إلكتروني: assouqaddou@un.org

يرجى توجيه الاستفسارات الهاتفية إلى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على الرقم ٢١٢٥٣٧٧١٥٦١٣+ أو ٢١٢٥٣٧٧١٧٨٢٩+